CHECK AGAINST DELIVERY

Statement of Lebanon
During the 69th Session of the UNHCR Executive Committee
Geneva,1-5 October 2018

General Debate

Delivered by His Excellency Ambassador Salim BADDOURA
Permanent Representative of Lebanon to Geneva

شكراً السيدة الرئيس،

بداية، يشكر وفد لبنان سعادة المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد Filippo GRANDI على مضمون الإحاطة التي قدمها، والتي عكست تنامي التحدياتالتي تواجه المفوضية اليوم، في أدائها للمهام الموكلة اليها، وخاصةً في سعيها لتحقيق الركائز التي تقوم عليها ولايتها. فالحماية الدولية التي دأبت المفوضية منذ نشأتها على تأمينها لمن توّفر فيهم الشروط لذلك، تواجه اليوم خطر انحسار رقعتها. كما أن المساعدات الإنسانية التي من حقّ اللاجئين أن يحصلوا عليها، مهددة بحكم الصعوبة المتزايدة في إرساء مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى، ممّا يوّسع الهوّة بين الاحتياجات الانسانية المتزايدة، وبين حجم المساعدات الضرورية لتلبيتها. ونحن نشاطر المفوضية قلقها في هذا المجال.

وبناءً لتلك المعطيات غير المشجعة، أصبح من المحسوم أننا بحاجة إلى الإنتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون الدولي تحكمها ذهنية جديدة، وأليات أكثر ملاءمة، وإرادة سياسية أقوى، من أجل مواكبة الجهود التي تبذلها المفوضية بشكل أكثر فاعلية. فإن الأداة من المفترض أن تكون قد أصبحت بين أيدينا، كوننا أمضينا هذا العام في نقاشات طويلة ومضنية أدّت إلى بلورة مضمون "الاتفاق العالمي الخاص باللاجئين" الذي تضمن العديد من الأفكار البناءة. اذاً، إن الأداة موجودة، لكن العبرة تبقى في التنفيذ. فلن يتمكن الاتفاق العالمي من تغيير الواقع على الأرض بالشكل الملموس الذي نتمناه، إلا في حال توافرت الشروط التالية: الإبتعاد عن التسييس، وترجمة مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات ترجمة عملية، والعمل جدياً، حيث أمكن، على خط الحلول الدائمة، بدل الإكتفاء بالشعارات وبجرعات المسكنات.

في هذا الإطار، وفيما خص منطقتنا بالذات، نتخوّف من محاولة إستخدام اللاجئين كورقة مقايضة في الصراع الإستراتيجي الدائر حالياً هناك، ما قد يساهم في تفاقم أزمة اللجوء، وتقويض أي إمكانية لإيجاد حلول دائمة لتلك الأزمة. وبالتالي، قد تذهب أمآل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء أدراج الرياح.

بالحديث عن حالة لبنان الخاصة بين الدول المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين، أوّد التذكير بأن لبنان البلد الذي ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين للعام 1951، لم ينتظر بلورة "الإتفاق العالمي الخاص باللاجئين" من أجل إستضافة أعداداً هائلة من النازحين تفوق قدرته على الاستيعاب، في إطار إنفتاح تام على المفوضية وتعاون معها. فقام بإحتضانهم بحكم الجوار والأخوة والقيم الإنسانية التي اعتاد عليها،

ولكنه بات اليوم يدفع ثمن كل ذلك تدهوراً في أوضاعه الإقتصادية والأمنية والمعيشية والبيئية، دون أن ينال في المقابل من المجتمع الدولي الدعم الكافي الذي يستحقه.

وبالرغم من ذلك ما إنفك لبنان يوماً عن القيام بواجباته الإنسانية. فبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الانساني، أعدّ لبنان المرحلة الثانية من خطته الوطنية للاستجابة للأزمة، للأعوام بين ٢٠١٧ و٢٠٢٠، التي من المتوقع أن تغطي كافة القطاعات الحيوية المعنية بإستضافة اللاجئين، وأن تحتاج لتنفيذها الى تمويل قد يصل الى حوالي 2.68 مليار دولار. ويراهن لبنان اليوم، كما في الأمس، على التزامات وتعهدات ووعود قطعها المجتمع الدولي له في عدد من مؤتمرات التضامن، شهد العام ٢٠١٨ ثلاثة منها، في كل من روما وباريس وبروكسل، خصص البحث فيها في سبل دعم لبنان ودول أخرى في منطقتنا، للنهوض بالاقتصاد وبالقطاعات الحيوية المعنية بمواجهة التحديات الهائلة والمتعددة الأوجه، الناتجة عن أزمة النازحين السوريين. بالرغم من ذلك، وإن كان لبنان يقدّر الدعم الذي يحظى به من قبل المجتمع الدولي، يتوّجس من أن المساعدات التي لم تأت يوماً بحجم التوقعات، قد تتراجع في السنوات المقبلة، بالرغم من تفاقم الاحتياجات. وذلك ينذر بعواقب وخيمة تجعلنا أبعد ما نكون عن ذهنية دفن الرأس في الرمال.

بعد مرور ثماني سنوات على اندلاع الحرب السورية وبداية أزمة اللاجئين، يتقاطع الموقف اللبناني مع مواقف دول أخرى، إذ بتنا نعتبر أن الظرف أصبح مؤاتياً لتسهيل عودة النازحين التدريجية الى بلادهم بشكل كريم وآمن، لا سيما إلى المناطق المستقرة أمنياً، وتلك التي لم تعد تشهد قتالاً. بالتالي، تتعارض قراءتنا مع المواقف الميالة إلى المماطلة، والقائمة على إجتهادات خاطئة بالنصوص والمعايير، إلى حد وضع شروط تعجيزية أمام العودة. من الطبيعي إن تثير هذه المماطلة قلق المجتمع اللبناني المضيف، لأنه قد يسهل تفسيرها وكأنها قناع تتخفى خلفه إرادة بفرض إندماج أو إقامة دائمة للاجئين في المجتمعات المضيفة، وهذا أمر يرفضه الدستور اللبناني جملة وتفصيلاً.

وقد شهد العام 2018 في لبنان زيادة ملحوظة في عدد الموجات المتفرّقة لعدة ألاف من اللاجئين السوريين الذين يقررون العودة التلقائية. فلماذا لا نستخلص العبر من نتائج هذه التجارب الأولية، ونكثف الجهود، لتسهيل عودة من يرغب من اللاجئين السوريين الى المناطق التي أصبحت مستقرة في سوريا؟ من هنا، وإنطلاقاً من مطالباته المستمرة المجتمع الدولي بعدم ربط موضوع عودة اللاجئين الى سوريا بشروط الحل السياسي للأزمة، لا يمكن للبنان الا أن يرّحب بأي مبادرة جدّية تضع موضوع عودة اللاجئين السوريين الى بلادهم على طاولة البحث.

وفي هذا السياق، يعوّل لبنان على أصدقائه في المجتمع الدولي لتلقف مشاغله والاستماع الى هواجسه المشروعة. كما يرحب بما قاله سعادة المفوض السامي في الأمس عن إرادة المفوضية في مقاربة حالة منطقتنا بموضوعية وبعيداً عن التسييس. ونحن نعتبر أن ذلك ممكناً، دون أن يضطرها الأمر إلى الخروج عن المعايير والقواعد التي تتبعها في عملها. وهي مطالبة بالتالي بعدم الخضوع للضغوط.

في الختام، يبقى لبنان عازماً على مواصلة الحوار والعمل الحثيث مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي يحترم جهودها ودورها. ومن خلال سعادة المفوض السامي، يشكر لبنان جميع العاملين في المفوضية، وخاصةً الذين ينفذون العمليات الميدانية، في ظروف صعبة قد يصلون فيها الى حدّ المخاطرة بحياتهم، في سبيل قيامهم بواجبهم الإنساني كاملاً.

شكراً السيدة الرئيس.